

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ("البيانات المالية") لشركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع) ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، باستثناء التأثيرات للأمر المبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة والمركز المالي المنفصل للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي المتحفظ

قامت الإدارة بمحاسبة المعلومات المالية للشركة الشقيقة في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية بناءً على حسابات الإدارة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. لم يتم تدقيق حسابات الإدارة هذه من قبل مدققي حساباتها المستقلين. بلغت حصة المجموعة من النتائج والقيمة الدفترية ذات الصلة للاستثمار في الشركة الشقيقة للسنة المنتهية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بمقدار ٢٧٢,٩٥٧ ريال عماني و٩,٩١٣,٤٦٢ ريال عماني على التوالي. لم نتمكن من الحصول على أدلة مناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة الشقيقة الواردة في هذه البيانات المالية كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق متحفظ حول هذه البيانات المالية.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالإضافة إلى الأمر المبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فقد قررنا بأن الأمور المبينة أدناه هي أمور تدقيق رئيسية سيتم تناولها في تقريرنا. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>التقييم وإنخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة والواردة في البيانات المالية الموحدة والمنفصلة</p> <p>تشمل الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في أدوات أسهم غير مدرجة. يتم تخفيض قيمة الاستثمارات فقط عندما يوجد هناك دليل موضوعي على إنخفاض القيمة. إعتبرنا بأن تقييم وإنخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة كأمر تدقيق رئيسي بسبب التعقيد الذي ينطوي عليه مثل هذا القرار لتحديد القيمة العادلة والأهمية النسبية الجوهرية للبيانات المالية.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع، والتقديرات المحاسبية الهامة والأحكام، والإفصاحات المتعلقة بإنخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع وقياس القيمة العادلة يتم إظهارها في الإفصاحات ١١-٢ (ب) و٤ (أ) و٨ حول البيانات المالية.</p>	<p>تشكل إجراءات التدقيق التي قمنا بها من بين أمور أخرى، تقييم نقدي لمنهجية ومدى ملاءمة إحتساب إنخفاض القيمة التي تقوم بها الإدارة على الاستثمارات المتاحة للبيع. قمنا بتقييم تقييم الإدارة سواء يوجد هناك أي دليل موضوعي على إنخفاض القيمة لكل الاستثمارات.</p> <p>بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة، على أساس العينة، أجرينا الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم مدى ملاءمة معايير الإدارة لتحديد الانخفاض الكبير أو المطول في قيمة الاستثمارات؛ • قمنا بتقييم أساس تحديد القيمة العادلة للإستثمارات؛ • قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية والافتراضات وصافي قيم الأصول حيث تم إستخدامها في تقييم الاستثمارات؛ • أخذنا في عين الإعتبار تقلبات الأسعار / الحركة خلال فترة التملك لتحديد ما إذا تم استيفاء المعايير الهامة أو المعايير الممددة؛ و • قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>إجراءاتنا فيما يتعلق بتقييم الإدارة لإنخفاض القيمة تضمنت:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم منهجية التقييم؛ • تحدي معقولية الافتراضات الرئيسية التي تستند على معرفتنا بالأعمال التجارية والصناعة؛ • التسوية بين البيانات المدخلة مع الأدلة الداعمة، مثل الموازنات المعتمدة والتوقعات والنظر في مدى معقولية هذه الموازنات والتوقعات؛ • تحليل حساسية حول افتراضات الإدارة؛ و • قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. 	<p>إنخفاض قيمة الشهرة في البيانات المالية الموحدة والقيمة الدفترية للاستثمار في الشركة التابعة في البيانات المالية المنفصلة</p> <p>إن المجموعة لديها شهرة ناتجة من دمج الأعمال الماضية المتعلقة بحيازة شركة تابعة. إن تقييم الإدارة السنوي لانخفاض قيمة الشهرة (والقيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المنفصلة) قد تم تحديدها كأمر تدقيق رئيسي حيث أن هذا هو أمر معقد ويتطلب إتخاذ أحكام بشأن إحتساب القيمة في الاستخدام وذلك بتقدير توقعات التدفقات النقدية ومعدلات خصم ومعدلات نمو دورية.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الشهرة والإفصاحات يتم إظهارها في الإيضاحين ٢-٢ (أ) و ١١ حول البيانات المالية.</p> <p>إستند تقييم انخفاض القيمة على القيمة في نموذج الإستخدام الذي يتطلب أحكام الإدارة الهامة فيما يتعلق بمعدل الخصم والتدفقات النقدية المتضمنة وبشكل خاص نمو الإيرادات المستقبلية.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع) (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسئولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. كما هو مبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ أعلاه، لم نتّمكن من الحصول على أدلة مناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة الشقيقة الواردة في هذه البيانات المالية كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. بالتالي، لا يمكننا أن نستنتج ما إذا كانت المعلومات الأخرى خالية من أخطاء جوهريّة فيما يتعلق بهذا الأمر أم لا.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكّن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم دليل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرية موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في المجموعة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيديين عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة عُمان والإمارات للاستثمار القابضة (ش م ع ع) (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



Ernst & Young LLC

TJH

فيليب دنيس ستانتون
مسقط

٦ مارس ٢٠١٨